الأمم المتحدة

A/69/389–S/2014/679

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*
الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

يزداد تفشي مرض فيروس الإيبولا تفاقما بشكل مأسوي في غرب أفريقيا، فالإصابة به تنتشر بسرعة في البلدان الثلاثة الأكثر تأثرا به بما يحمله من مخاطر انتقال عدواه إلى البلدان المجاورة وما وراءها. وقد سجلت حتى تاريخه منظمة الصحة العالمية نحو ٠٠٠ ٥ حالة أدت إلى أكثر من ٠٠٥ ٢ حالة وفاة. ونظرا للصعوبات في مجالي الرصد والإبلاغ، يرجَّح أن يكون العدد الإجمالي للحالات والوفيات أعلى من ذلك بكثير. ويعتقد الخبراء الدوليون أن الإيبولا يتفشى بسرعة متضاعفة فعدد الحالات يتزايد الآن بنسبة تفوق الضعفين كل ثلاثة أسابيع تقريبا. وبات من الواضح أن أزمة الإيبولا لم تعد مجرد أزمة في مجال الصحة العامة، بل باتت أزمة متعددة الأبعاد بينها أبعاد هامة في كل من المجالات السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني واللوجستي والأمني.

لذا لا بد لنا من أن نعبئ الجهود والموارد على كل من الصعد الدولي والإقليمي والوطني ومن المهم بالقدر نفسه أيضا ضمان بذل هذه الجهود ونشر هذه الموارد بما يكفل تحقيق الحد الأقصى من التأثير في الأماكن التي هي أحوج ما تكون إليها، وفي أقصر إطار زمني ممكن. ومع أن الزيادة الحادة الأخيرة في جهود الاستجابة هي موضع ترحيب، إلا أنه

* A/69/150.

180914 180914 14-61185 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

يجب علينا أن نقوم بالمزيد، ويجب علينا أن نقوم بشكل أسرع. لقد عقدت حكومات سيراليون وغينيا وليبريا العزم على الاستجابة لهذا المرض بفعالية، ولكنها طلبت، حسبما أعربت عنه في الرسائل الواردة من كل منها، المساعدة والدعم وهي تعتمد عليهما.

إنني مصمم على أن تبذل الأمم المتحدة، دعما منها للجهود الوطنية، كل ما في وسعها لوضع حد لهذه الأزمة، وسأعمل على توفير القيادة الاستراتيجية والقدرات المتنوعة والإطار العملاني للقيام بكل ما يلزم للاستفادة من الجهود الدولية بصورة موحدة ومتسقة من أجل إدارة هذه الأزمة بفعالية وكفاءة. وتحقيقا لهذه الغاية، سأعتمد على القدرات التقنية لمنظمة الصحة العالمية وخبرتها وسأستعين بموارد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك بالكفاءات والقدرات المختصة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. إننا ننوه بالمساهمات التي سبق للدول الأعضاء أن التزمت بها ونقدِّرها ونحن نتطلع إلى التعاون والتنسيق مع دول أعضاء أخرى. وسأسعى إلى العمل مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين الآخرين من أجل الوفاء بتعهداتها المالية، وتوفير مزيد من الدعم والالتزام اللذين نحن في أمس الحاجة إليهما، والحفاظ على استمرارية تعهداتها طالما كانت هناك حاجة إليها.

لقد عينتُ في بادئ الأمر، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ الدكتور دايفيد نابارو، كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة المعني بمرض فيروس الإيبولا من أجل توفير التوجيه الاستراتيجي العام ومساعدة حكومات المنطقة في مواجهة هذه الأزمة. وقمت لاحقا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بإطلاق آلية المنظمة للاستجابة لحالات الطوارئ وعينتُ أنتوني بانبوري نائبا للمنسق المعني بمرض فيروس الإيبولا ومديرا لإدارة الأزمات الطارئة. وإدراكا مني للتطور المتسارع للحالة على الأرض، بما في ذلك التفشي السريع لمرض فيروس الإيبولا، وبعد التشاور مع الدكتورة مارغريت تشان والدكتور نابارو، قررت إنشاء بعثة للأمم المتحدة مهمتها تسخير قدرات وكفاءات جميع الجهات الفاعلة المختصة التابعة للأمم المتحدة في إطار هيكلية عملانية موحدة من أجل تعزيز وحدة الهدف وممارسة قيادة فعالة على الأرض وتوفير التوجيه العملاني، بما يحقق استجابة سريعة وفعالة ومتسقة ومتسمة بالكفاءة لمواجهة الأزمة. وسيكون الهدف والغرض الاستراتيجي الأوحد للبعثة العمل مع الجهات الأخرى من أجل وقف تفشي الإيبولا. وتحقيقا لذلك، ستكون الأولويات الاستراتيجية للبعثة وقف انتشار المرض، ومعالجة المصابين به، والتأكد من تقديم الخدمات الأساسية، والحفاظ على الاستقرار ومنع انتقال عدواه إلى البلدان غير المتأثرة به حاليا.

وستقدم البعثة، من خلال وجودها داخل الدول المتأثرة به، الدعم اللازم على المستوى الميداني إلى حكومات غرب أفريقيا وشعوبها في تصديها للأزمة. وستساعد البعثة

الدولَ الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على طلبها، فضلا عن الشركاء الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في تقديم مساعداتها الثنائية والمتعددة الأطراف بصورة منسقة ومتسقة على الأرض. وستعمل البعثة خصوصا على التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو.

وفي إطار المبادرة المشتركة التي اتخذتُها مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، سيواصل الدكتور نابارو تمثيل منظومة الأمم المتحدة وتوفير مجمل القيادة والتنسيق والتوجيه على المستوى الاستراتيجي، بما في ذلك عبر التشاور مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى المشارِكة أو المساهِمة في الجهود الدولية الهادفة إلى التصدي لمرض فيروس الإيبولا. وهو سيقود الجهود الدولية الرامية إلى تعبئة وضمان استمرارية الإرادة السياسية والموارد الاستراتيجية اللازمة لمكافحة هذه الأزمة. وأنا أدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص للانضمام إلى تحالف دولي واسع في أقرب فرصة ممكنة وللمساهمة بشكل حاسم في الاستجابة الدولية لهذا المرض.

وعلى الصعيد العملاني، أعتزم الشروع فورا في إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة للإيبولا يرأسها ممثل خاص للأمين العام (وكيل الأمين العام) سأعيّنه بعد التشاور مع الدكتورة تشان، ويكون مسؤولا أمامي مباشرة. وستعمل البعثة على بناء وتشغيل قاعدة عملانية إقليمية تكفل الإسراع في تقديم المساعدة الدولية لتلبية الاحتياجات المحددة في الدول المتأثرة به، وتقود جهود الاستجابة على الصعيد العملاني، وتوفر التوجيه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء المنفذين الآخرين على الأرض. وستعمل البعثة أيضا بشكل وثيق مع جميع الحكومات والشركاء المساهمين في هذا الجهد.

وسيكون مقر البعثة في المنطقة، ولكن ليس في أحد البلدان الثلاثة الأشد تأثرا. وسيكون لها مكاتب قطرية في كل من البلدان الثلاثة الأكثر كثافة من حيث الإصابات، تحت قيادة مدير إدارة أزمة الإيبولا بالأمم المتحدة. وستضم قيادة البعثة كبير المسؤولين الصحيين، الذي ترشحه منظمة الصحة العالمية. وسيكون من الضروري إجراء تقييم مستمر لجميع القدرات على رصد ومراقبة هذا المرض في البلدان التي هي في صدد وضع استجابة وقائية. وستعمل البعثة عن قرب وبطريقة منسقة مع أي وجود للأمم المتحدة ولا سيما مع البلدان المتأثرة وحكومات البلدان التي تُعتبر بأنها الأشد عرضة لخطر تفشي حالات الإيبولا. وعند الاقتضاء، ستكون البعثة قادرة على تكييف وجودها وأنشطتها على نحو يتناسب مع احتياجات ومتطلبات الاستجابة الطارئة للإيبولا، بما في ذلك من خلال الإيفاد العملاني إلى البلدان الأخرى التي تعاني مستويات عالية من تفشي الإيبولا، بناء على طلب الحكومات المعنية.

وستظل البعثة تضع في اعتبارها الآثار المحتملة التي يمكن تترتب على ذلك بالنسبة إلى السلام والأمن، إدراكا منها بأن جميع البلدان المتأثرة الثلاثة تقع حاليا تحت مظلة لجنة بناء السلام.

وستعتمد المكاتب القطرية التابعة للبعثة على العمل في شراكة وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلدان المعنية وفي المنطقة ككل، بما في ذلك على وجه الخصوص مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وبعد التشاور مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها اتفقنا جميعا على أهمية ضمان وحدة جهود المنظمة في مواجهة الإيبولا في غرب أفريقيا تحت قيادة البعثة. وستجمع البعثة طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة ومن قدراتها، فضلا عن الحكومات والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية المختصة، من أجل ممارسة قيادة فعالة وتجنُّب الازدواجية غير الضرورية وكفالة تحديد الأولويات على نحو متسم بالكفاءة في ما يتعلق باستعمال الأصول والموارد المتاحة. وستعمل البعثة بشكل وثيق مع المراكز العملانية الوطنية المعنية بالإيبولا التي أنشأتها الحكومات المعنية، وكذلك مع الدول الأعضاء المساهمة التي تقدم المساعدة داخل البلدان المتضررة. كما ستعمل البعثة بتعاون وثيق مع القطاع الخاص من أجل كفالة استعانة المجتمع الدولي مجتمعا بكل الأصول الممكنة من أجل التغلب على هذه الآفة وآثارها الجانبية المدمرة.

وستسترشد البعثة بالمبادئ الستة التالية:

١ - تعزيز الدور القيادي للحكومات؛

٢ - تحقيق أثر سريع على الأرض؛

٣ - التنسيق والتعاون بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة؛

٤ - تكييف الاستجابات بما يتناسب على وجه الخصوص مع احتياجات البلدان المختلفة؛

٥ - إعادة تأكيد الدور القيادي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في معالجة المسائل الصحية؛

٦ - تحديد مقاييس مرجعية للمرحلة الانتقالية لما بعد انتهاء حالة الطوارئ والتأكد من أن الإجراءات المتخذة تعزز النظم المتبعة.

وعلاوة على ذلك، ستكون البعثة مسؤولة عن تحفيز العمل على تعبئة سريعة وواسعة النطاق للموارد البشرية والمادية واللوجستية والمالية على الصعيد الدولي، ضمن إطارٍ

جامع أوحد في إطار السعي إلى تحقيق أهداف الولاية والأولويات الاستراتيجية المذكورة أعلاه. وتحقيقا لتلك الأهداف استراتيجية، ستركز البعثة على ١٢ من الإجراءات الحيوية التي حددها كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة، بعد التشاور مع الجهات المعنية الرئيسية، بما فيها حكومات البلدان المتضررة، هي التالية:

١ - تحديد وتعقُّب المصابين بمرض فيروس الإيبولا؛

٢ - تقديم الرعاية إلى المصابين ومكافحة العدوى؛

٣ - توفير مراسم دفن مأمونة وكريمة؛

٤ - توفير الرعاية الطبية للجهات المستجيبة؛

٥ - الأمن الغذائي والتغذية؛

٦ - القدرة على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية؛

٧ - توفير حوافز نقدية للعاملين في مجال الصحة؛

٨ - الحماية والتعافي الاقتصاديان؛

٩ - الإمدادات من المواد والمعدات؛

١٠ - النقل والوقود؛

١١ - التعبئة الاجتماعية؛

١٢ - التواصل.

وستستحدث البعثة أيضا، بتوجيه ومراقبة من منظمة الصحة العالمية وبمساعدة من الدول الأعضاء، هيكلا أساسيا تدريبيا للموظفين الطبيين وغير الطبيين الدوليين وغير الدوليين، بما يكفل توحيد الكفاءات، مع إيلاء الأولوية لمنع إصابة موظفي البعثة والمستجيبين المرتبطين بهم بمرض فيروس الإيبولا في أثناء أدائهم لمهامهم. فحماية موظفي الأمم المتحدة وجميع المستجيبين تشكل أولى الأولويات بالنسبة إلي ومبدأ أساسيا من مبادئ وقف انتقال عدوى الإصابة بهذا المرض. وستحدد البعثة الإمدادات والأصول الاستراتيجية الرئيسية بناء على مشورة منظمة الصحة العالمية وغيرها، وستنشئ نظاما مركزيا للشراء والتوزيع يستخدم مستودع برنامج الأغذية العالمي للاستجابة الإنسانية في أكرا، كمركز لوجستي رئيسي، ومواقع أخرى حسب الاقتضاء. وستكون البعثة مسؤولة عن جمع وتحليل وتقديم المعلومات الشاملة عن انتشار مرض فيروس الإيبولا وعن التصدي الدولي له، بما في ذلك التصدي للثغرات الحرجة في الأنشطة أو الموارد.

وأنا أعتزم استبقاء البعثة طالما كان وجودها ضروريا من أجل معالجة هذه الأزمة. وتحقق البعثة هدفها ويجرى حلها متى انتفى التهديد الخطير الذي يشكله مرض فيروس الإيبولا على السكان في البلدان المتأثرة به. لقد أبرزتْ الحالة الناجمة عن تفشي الإيبولا ضرورة العمل على تحديد ما إذا كان يتعين تحسين آليات كشف المرض وفي أي مرحلة مبكرة يجب أن يتم ذلك وكيف يمكن ترجمة تلك الآليات إلى إجراءات تتخذ في توقيت أنسب. وأعتزم التشاور مع الدكتورة تشان بشأن هذه المسألة بغية تقديم توصيات من أجل تسريع الاستجابة العالمية في المستقبل. وستشكل الإسهامات المقدمة من الحكومات المتأثرة به والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى جزءا أساسيا من هذه العملية.

وستعمل البعثة أيضا، بدعم قوي من منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، مع حكومات البلدان غير المتأثرة من أجل كفالة اتخاذ التدابير الملائمة في مجالي التأهب والوقاية للحؤول دون انتشار المرض على نطاق أوسع. وأنا أدعو القادة من مختلف أنحاء العالم إلى القيام بالخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لكفالة استعداد كلٍ من البلدان لاتخاذ الإجراءات السريعة والمناسبة في حال دخول أية حالة إصابة بمرض فيروس الإيبولا إلى بلدانها.

وأنا أعوِّل في هذا المسعى الحيوي على دعم مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء. وسيقدَّم إلى الجمعية العامة تقرير أكثر تفصيلا يرسم الخطوط العريضة للاحتياجات من الموارد، تمهيدا للنظر فيه والموافقة عليه. وأعتزم أيضا إنشاء صندوق استئماني لتعبئة التبرعات والموارد الأخرى اللازمة لمواصلة هذه المهمة وللمساعدة في تمويل الجهد الأوسع نطاقا، بما في ذلك عن طريق معالجة أي ثغرات في أنشطة شركاء منظومة الأمم المتحدة.

وأعتزم الاستفادة إلى أقصى حد من السلطة المسندة إلي، بما في ذلك في مجال الموارد البشرية، من أجل تعزيز الاستجابة الفعالة والحسنة التوقيت لأزمة الإيبولا.

ما من بلد واحد أو منظمة واحدة يمتلكان الموارد اللازمة لوقف مد أزمة الإيبولا. ففي نهاية المطاف، كل حكومة مسؤولة من شعبها. إن حكومات وشعوب غرب أفريقيا تطلب منا المساعدة. لذا يجب أن تتضافر جهودنا تحت أمم متحدة واحدة، ونحن نناشد الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في تلبية النداء.

أكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة على وجه الاستعجال.

(توقيع) **بان** كي - مون